

ملخص فني

تم إعداد هذا المقتطف من قبل موظفي مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية لكن لم يتم المصادقة عليه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. وبخصوص المتطلبات، ينبغي الإشارة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

معييار المحاسبة الدولي ٣٤ "التقارير المالية المرحلية"

يهدف هذا المعيار إلى وصف المحتوى الأدنى للتقارير المالية المرحلية ووصف مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو الموجزة المتعلقة بإحدى الفترات المرحلية. ويؤدي إعداد التقارير المالية المرحلية في الوقت المناسب وبشكل موثوق إلى تحسين قدرة المستثمرين والدائنين وغيرهم على فهم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية وفهم وضعها المالي وسيولتها.

ينطبق هذا المعيار في حال إلزام أو تخيير المنشأة بنشر تقرير مالي مرحلي وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

التقرير المالي المرحلي هو تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية (كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي ١ عرض *البيانات المالية* (المعدل في عام ٢٠٠٧)) أو مجموعة من البيانات المالية الموجزة. *الفترة المرحلية* هي فترة إعداد تقارير مالية تكون أقصر من سنة مالية كاملة.

مراعاة للوقت واعتبارات التكلفة ومن أجل تجنب تكرار المعلومات المبلغ عنها سابقا، يمكن أن يتم إلزام أو تخيير المنشأة بتقديم معلومات أقل في تواريخ مرحلية مقارنة مع بياناتها المالية السنوية. ويعرف هذا المعيار المحتوى الأدنى لتقرير مالي مرحلي على أنه يشتمل على بيانات مالية موجزة وملاحظات إيضاحية مختارة. إن الهدف من التقرير المالي المرحلي هو تقديم المستجدات حول آخر مجموعة كاملة من البيانات المالية السنوية. وعليه، فإنه يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يعيد تكرار المعلومات التي تم الإبلاغ عنها سابقا.

لا يرد في هذا المعيار ما يمنع المنشأة من نشر مجموعة كاملة من البيانات المالية (كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي ١) في تقريرها المالي المرحلي، بدلا من البيانات المالية الموجزة والملاحظات الإيضاحية المختارة. وفي حال قامت المنشأة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي المرحلي، فإنه ينبغي أن يتوافق شكل ومضمون تلك البيانات المالية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي ١ فيما يخص المجموعة الكاملة من البيانات المالية.

ينبغي أن يتضمن التقرير المالي المرحلي، كحد أدنى، العناصر التالية:

- (أ) بيان موجز حول المركز المالي، و
- (ب) بيان موجز للدخل الشامل، يتم عرضه إما على هيئة:
 - (١) بيان واحد موجز، أو
 - (٢) بيان موجز ومنفصل للدخل وبيان موجز للدخل الشامل،
- (ج) بيان موجز للتغيرات في حقوق الملكية،
- (د) بيان موجز للتدفقات النقدية، و
- (هـ) ملاحظات إيضاحية مختارة.

في حال قامت المنشأة بنشر مجموعة من البيانات المالية الموجزة في تقريرها المالي المحلي، فإنه ينبغي أن تتضمن تلك البيانات الموجزة، كحد أدنى، كافة العناوين والمجاميع الفرعية التي تم إدراجها في أحدث بياناتها المالية السنوية والملاحظات الإيضاحية المختارة على النحو المطلوب في هذا المعيار. كما ينبغي إدراج بنود سطر أو ملاحظات إضافية في حال تسبب إلغاؤها بجعل البيانات المالية المحلية مضللة.

عند البت في كيفية الاعتراف بأحد البنود أو قياسه أو تصنيفه أو الإفصاح عنه لغايات إعداد التقارير المالية المحلية، فإنه ينبغي تقييم الأهمية النسبية فيما يتعلق بالبيانات المالية للفترة المحلية. وعند إجراء عمليات تقييم للأهمية النسبية، ينبغي الإشارة إلى أن القياسات المحلية قد تعتمد على تقديرات أكثر مما تعتمد عليه قياسات البيانات المالية السنوية.

ينبغي أن تقوم المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في بياناتها المالية المحلية التي كانت قد طبقتها في بياناتها المالية السنوية، باستثناء تغييرات السياسة المحاسبية التي تحصل بعد تاريخ آخر بيانات مالية سنوية سيتم إظهارها في البيانات المالية السنوية القادمة. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي إجراء عمليات القياس لأغراض إعداد التقارير المالية المحلية على أساس السنة حتى تاريخه.

ويتم تصميم إجراءات القياس التي ينبغي إتباعها في التقرير المالي المحلي لضمان موثوقية المعلومات الناتجة والإفصاح بشكل مناسب عن جميع المعلومات المالية الهامة المتعلقة بفهم المركز أو الأداء المالي للمنشأة. وحيث أن عمليات القياس في كل من التقارير المالية السنوية والمحلية تستند غالبا إلى تقديرات معقولة، فإن إعداد التقارير المالية المحلية يتطلب بشكل عام زيادة استخدام طرق التقدير مقارنة مع التقارير المالية السنوية.